والله كل محدث ولا يكون الله ما لا يقدر عليه واذا كان العبد خالقا لافعاله كما ان الباري خالق لافعاله فقد اثبتوا الها آخر اذ الالهية كل الدبما خلق ومما يتمسك به ان العبد اذا كان خالقا لمعرفة الله وهو احسن خلقا من خلق الاجسام وهو مناف لقوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين فلن قالوا القدرة على الايمان احسن منه اذ لولاها لما وجد فيلزم على هذا القدرة على الكفر اشد من الكفر ومن المتمسك السمعية نصوص الكتب منها قوله تعالى ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شئ فاعبدوه فاثبت الوحدة في الالوهية وحقق ذلك بان خالق كل شئ ووردذلك ملزوما بقرينة التمدح ولفظ كل شئ وان لم يكن نصا في استغراق كل شئ بحكم الوضع الا انه محفوف بهذه القرائن فاستفيد منه العموم بواسطة القرائن ومن هذا القبيل قوله تعالى ام جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شئ وهو الواحد القهار وهذه الآية نص في محل النزاع فان قالوا هي متروكة الظاهر وكذا التي استدللتم بها قيل فانه يندرج فيها القديم والحادث وهذا ليس تركا للظاهر فانه لم يسبق الى الفهم وقوع المخاطب في خطابه وعالم بظهر اندراجه فامتناع دخوله تحت اللفظ لا يكون تركا للظهور وكذلك يستدل بكل آية دالة على تفرده بالخلق والاختراع ولا معنى لذلك على راي المعتزلة فانه يقال اذا جاز تمدحه بانه قادر على افعال نفسه فالغير ايضا يتمدح بانه قادر على افعال نفسه

دخول

وهذه

وهذه الآيات ظواهرات ان حملها قد تفيد القطع باعتبار مجموعها او باعتبار احادها سلمنا لكن الخصوم وقد استدلوا ايضا بما خذ سمعية وحجج عقلية مما تمسكوا به في ماخذ العقول ان قالوا العاقل يميز بين ما هو مقدوره وبين ما ليس بمقدور وله ويدرك تفرقة بين حركاته التي اختارها وبين حركاته في حال كونه مسجونا او مرتعشا وكذلك يفرق بين مقدوره وبين الوانه التي لا قدرة له عليها ومعلوم ان القدرة تقارن اللون كما تقارن الحركة فلا تعود التفرقة الى مجرد المقارنة اذ هي مشتركة بين ما هو مقدور وبين ما ليس بمقدور فيجب ان يقال ان التفرقة ترجع الى تاتي وقوعه على حسب اشاره واختياره موافقا لقصده وذلك يشعر بوقوعه لا محالة من غير ريب شئ لا يقع به الا الحدوث فلا فليكن العبد محدثا لفعله ولو كان فعله غير واقع به لكان بمشابة الوانه وغير ذلك من اعراضه التي قارنتها قدرته من غير تاثير فيها وايضا فان الفعل يقع على حسب دواعيه وارادته وذلك يشعر بكونه فعلا له لانه اذا انصرفت عنه داعيته لم يقع واذا اراد وقوعه وتوجهت داعيته اليه وقع فهذا تمام هذه الشبهة وقد قدروها من وجهين احدهما توجه الداعية والثاني حصول التفرقة بين المقدور وغير المقدور والجواب ان نقول اما الوجه الاول فالكلام عليه ان نسلم ثبوت التفرقة وانها لا ترجع الى مجرد المقارنة للتقديم فلم انها اذا لم ترجع الى المقارنة يلزم منه ان نوثر في الفعل وقد علمتم ان خصومكم يقولون

Copyright King Saud University